

الشرح المطول على زاد المستقنع - كتاب الطهارة للشيخ أحمد بن عمر الحازمي 24

أحمد الحازمي

بسم الله الرحمن الرحيم يسر موقع فضيلة الشيخ احمد ابن عمر الحازمي ان يقدم لكم هذه المادة كيف نرد على استدلال الحنابلة بحديث ابي قتادة ان الاصل فيما لا يؤكل لحمه النجاسة؟ فاخرجنا الهر لعلة التطواه - [00:00:01](#)

بعدها نجس. نعم نقول هذا اقوى دليل. اقوى دليل لهم بانه بانه نجس. لذلك المسألة فيها نوع يعني اشكالات قوله بالطهارة. ان كان هو الاصل لكن ينبغي ان يعلم ان الاصل هو المراد بالاصل البراءة الاصلية - [00:00:28](#)

وهذه البراءة الاصلية ليست دليل قطعي بمعنى ان اه لا يرفعها ولا يزيلاها الا دليل قطعي لا بد ان متواترا له. ادنى دليل يفيد ظن حكم رفع الاصل. رفع الاصل - [00:00:48](#)

اذ ينظر انت لا تنظر الى العصر الطهارة. انما تنظر الى دليل. هل ثبت دليل يفيد ولو بالظن ولو بالمفهوم ان كلب نجس مثلا او خنزير نجس انتبهت حينئذ تعمل هذا هذا المفهوم وتعمل هذا الدليل - [00:01:08](#)

يعني ينظر لكل مسألة في الدليل نفسه. هل هذا الدليل يفيد حكما شرعا او لا؟ فان افاد حكما شرعا ولو بالمفهوم حينئذ لا تنظر الى التعارف. تنظر الى ماذا؟ الى استقلال الدليل. ان استقلنا الدليل بذكر الحكم الشرعي بالنجلasse حينئذ - [00:01:28](#)

به ولا يعترض عليه بان الاصل هو هو الطهارة او الاصل هو هو الاباحة. نقول نعم الاصل هو الاباحة والاصل عدم التكليف والاصل الطهارة والاصل الحل. كل هذه اصول انما هي مرجعها البراءة الاصلية. والبراءة الاصلية هذه في نفسه دليل فيه نوع ضعف - [00:01:48](#)

متى يستدل به عند عدم الدليل؟ الاصل الطهارة متى يستدل به عند عدم الدليل اذا لم يدل دليل على نجاسة الكلب ولو ظنا قلنا الاصل الطهارة فيستصحى. اصل الطهارة ويستصحب والا لا يقال - [00:02:08](#)

بالتعارض مطلقا. طيب بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين اما بعد. شرعنا في سبق في باب ازالة النجاسة وعرفنا ان المقصود بها هنا النجاسة ما هي النجاسة؟ الحكمية - [00:02:28](#)

ضوابطها هي الطارئة على محل طاهر. حينئذ التي تقبل التطهير هي النجاسة الحكمية. واما النجاسة العينية فهي سبب في معرفة الحكم ايها اصل وايها فرج نجاسة العينية اصل تحكم على الشيء بكونه نجسا ثم هذه - [00:02:48](#)

اذا وقعت على محل طاهر حكمت على المحل الطاهر بانه متنجس. بانه متنجس. حينئذ احدهما اصل والثانوية تعتبر فرعا لا يحكم بالحكم الا بعد الحكم على العينية. وهذه الحكمية ذكرنا انها اربعة انواع. قال يا اصحابه مذهب - [00:03:08](#)

انها ثلاثة مغلظة ومتوسطة ومخففة ومحفوظة. معفو عنها والرابع هذا يختلفون لكن على المذهب ثابت ويعنى عن يصير دم نجس عن اخر استجمار بمحله. النجاسة المغلظة المراد بها نجاسة الكلب والخنزير فانها تغسل سبعة - [00:03:28](#)

اولهن بالتراب. والنجاسة المخففة المقصود بها نجاسة بول الغلام الذي لم يأكل اللحم وكذلك المذبحة على قوم والنجاسة المتوسطة يراد بها ما بين هاتين النجاستين. التي لم يؤمر فيها بالنظحر كبول الغلام الذي لم يأكل الطعام - [00:03:48](#)

او يشترط فيها التراب. نقول يشترط فيها التراب ولا نقول انه ماذا؟ يسبح لأن المتوسط على المذهب النهائي ايضا يشترط فيها سبع غسلات. اذا الفرق بين المغلظة والمتوسطة ليس في - [00:04:08](#)

تسبيح وانما هو في التثريب في تثريب يعني وضع التراب. واما النجاسة المعمفو عنها فهذه كيسيل الدم للاستجمام في محله على على المذهب فانه يعتبر من النجاسات. قال رحمة الله تعالى اذا يجزئ في غسل النجاسات كلها - 00:04:28

اذا كانت على الارض غسلة واحدة تذهب بعين النجاسة. عرفنا ان هذه النجاسات كلها مطلقاً بلا تفصيل. سواء كانت نجاسة كلب او خنزير هذه لو وقعت على الارض حينئذ لا يقال بأنه يشترط لها التسبيح ولا التتليل. بل الحكم عام. حينئذ يفصل - 00:04:48 من جهة وقوع النجاسة عرفنا الغسل كيفية تطهير الارض التي وقعت عليها النجاسة انه يجزئ فيها اذا اريد استعمال الماء حسنة واحدة تذهب بعين النجاسة. والمراد بعين النجاسة هنا ليس المراد جرم النجاسة. لأن معلوم ان جرم النجاسة لا - 00:05:08 يزول بالغسلة الواحدة. وانما المراد اذا وقع البول او وقعت النجاسة كمائع او جرم ازيل. هكذا قيدهوه. او جرم ازيله. فحينئذ يرzi فيه غسلة واحدة. غسلة واحدة ان النجاسة التي تقع على الارض اما ان تكون مائعاً. واما ان تكون جامدة. يعني لها جرم ولها جسم - 00:05:28

كانت مائعة كبول وقع ورطب فلك في تطهيره طريقان. الاول ان تصب عليه الماء تکاثر عليه الماء. كما في حديث ها بول الاعرابي. صبوا عليه او اريقووا عليه ذنوباً من من ماء. واما انك تقعن - 00:05:58

الارض يعني تزيل الارض التراب بما عليه من من البول. بحيث لا يبقى بعد الازالة مكان قد اصابه البول. حينئذ نحكم على المحل بأنه ظاهر. ما هو المحل الذي ازيل عنه التراب؟ واما نفس التراب الذي قد بين - 00:06:18

عليه هذا لا يمكن تطهيره الا بالماء. لا يمكن تطهيره الا الا بالماء. وانما الكلام في الارض هذه ارض حكمنا عليها بكونها نجسة لكون في البول قد وقع. قد تأتي وتأخذ التراب وترميء على بجواره. حينئذ نحكم على الارض بكونها ظاهرة. لماذا؟ لزوج - 00:06:38 وللنجلة عنها. وهنا هل يقال بأن الارض قد ظهرت بغير الماء؟ لا. لا نقول بأنها ظهرت بغير الماء. لانه يرد بأنها ظهرت بغير الماء اذا كانت النجاسة على الارض ما زالت. فلو جاءت الشمس فازالتها عيناً عينئذ - 00:06:58

يمكن ان يقال بأنها ظهرت بغير الماء. لكن سيأتي ان الشمس لا لا تظهر. حينئذ الازالة التراب من اصله نقول هذا ليس ليس استعمال لغير الماء وانما هو قطع وبتر للمحل النجس. كما قيل بأنه لو وقعت نجاسة على ثوب على كم ثم - 00:07:18

بالمقص حينئذ نقول هذا الثوب الظاهر والمحل الذي وقعت فيه النجاسة وهو نجس كما هو لماذا؟ لانه لم يظهر بالماء هذا اذا وقعت عليه نجاسة وهي مائعة. ثم النوع الثاني اذا وقعت نجاسة ذات جرم. لا يمكن ان يقال بأن صب الماء عليه - 00:07:38 كثرتها بالماء مطهرة الا اذا ازيلت عين النجاسة. ازيل الجرم. حينئذ اذا صب الماء بعد ذلك كوثرت به الارض نقول النوع الثالث ان تكون النجاسة ذات اجزاء جافة كماء آآآكم جافة او عظام نجسة - 00:07:58

او روت قد اختلط باجزاء الارض. حينئذ هذا لا يكفي فيه الماء. لماذا؟ لان العين ما زالت ولا يمكن ان تنقلب العين الى غيرها الا في باب الاستحالة. فحينئذ كيف نظهر هذه الارض؟ نقول بازالة التراب بما فيه من من اجزاء - 00:08:18

بما فيه من من اجزاء. حينئذ نحكم على الموضع بأنه قد ظهور. يجزئ في غسل النجاسات كلها. ولو من كلب او خنزير لكان على الارض غسلة واحدة تذهب بعين النجاسة. حتى يذهب لونها وريحها. فان لم يذهبها لم تظهر ما لم يعجز. ما لم - 00:08:38

ما لم يعلم. ثم قال وعلى غيرها يعني غير الارض لانه قيد في الحكم السامي. قال غسلة واحدة استدلالاً بحديث الاعرابي وفيه انيق واي صب وفي لفظ اهريق وفي لفظ حريق على بول سجلا من من ماء - 00:08:58

ذنوباً مين؟ مما ولم يشترط النبي صلى الله عليه وسلم فيه عدداً. بل المراد مكاثرة النجاسة بالماء. حينئذ قل لو لم نور المحل قال وعلى غيرها يعني غير الارض. لانه قيد الحكم السابق بأنه يكفي فيه غسلة واحدة. فلا يشترط فيه - 00:09:18

قال اذا كانت على الارض اذا مفهوم اذا لم تكن على الارض حينئذ لمن تكون مغلظة واما ان تكون متوسطة واما ان تكون مخففة وعلى غيرها يعني يجزئ فيه نجاسة على غيرها غير الارض سبع. يعني سبع غسلات. وعلمنا ان المراد بالسبعين - 00:09:38 هنا العدد نصاً وله مفهوم باعتبار الاقل. ولا مفهوم له باعتبار الاكثر. هذا هكذا نص الفقهاء على هذا ذلك قال منقبة والا فيزيد حتى ينقى النجاسة. فيزيد حتى ينقى النجاسة. سبع غسلات منقبة - 00:09:58

وهي المذهب وهي المذهب. احدها بتراب وال الاولى ان تكون هذه او ان يكون التثريب في في اولى في الغسلة الاولى اولى من ان تكون فيه في الاخيرة. للنص الذي فيه اولاًهن بالتراب وهذه مقدمة للاكتيرية والاحفظية - [00:10:18](#)

لان المعنى يقتضي انه لو استعمل التراب في الغسلة الاولى ان تأتي الغسلة الثانية والثالثة والرابعة وتطهر المحل. لانها لو بقيت في السابعة حينئذ ما بعدها وقد تقدر المحل بالتراث يحتاج الى غسلة ثامنة وهلم جراء. بتراب في نجاسة كلب - [00:10:38](#)

قلنا الصحيح من المذهب اشتراط التراب في غسل نجاسة الكلب والخنزير مطلقاً عنه استحباب التراب عنه استحباب عند الحنفية المالكي لا يجب لا يجب التثريب بل هو مستحب. ولا يكفي ذرة التراب على المحل بل لا بد من ماء - [00:10:58](#)

يعني هذا مقتنع فيه بالمذهب وصاب انه لو وضع التراب اولاً ذرة بمعنى رماه رمياً فحينئذ لا يشترط ان يكون مع الماء لانه قال احدها بتراب هل يشترط ان يأتي بالتراب والماء معه فيوضعه على الاناء؟ فلو قدم واخر حينئذ انتفت - [00:11:18](#)

نقول لها لو ذرة تراب اولاً ثم اتبעה بالماء او وضع الماء اولاً ثم ذر عليه التراب او خلطهما معاً ثم غسل به الاناء هذا كله ملزئ لان النص عام، واما الكثير في المذهب قالوا لا يكفي ذر التراب على المحل. بل لا بد من ماء يوصله اليه - [00:11:38](#)

مقصوده انه لا بد من من ماء احد. بمعنى ان التراب لا يستعمل لوحده. لانه قال اولهن بالتراب او لهن يعني اولى تلك الفسالات المائية ان يكون مصحوباً بالتراب. احدها بنجاسة اخراهن بالتراب. عفروه الثامنة بالتراب - [00:11:58](#)

كلها هنا للمصاحبة. لا بد من مصاحبة التراب للغسلة. ولا يكون مصاحباً لها اذا كان منفكاً عنها. بل لا بد ان يكون زوجة به في نجاسة كلب وخنزير. وهذا كما ذكرنا ان الكلب عند الجمهور نجس وسبب الخلاف هو في احاديث - [00:12:18](#)

هل تدل على التجليس او على على التبعيد؟ على التبعيد. والصواب انها تدل على التجليس. لان الاصل في الامر بالغسل ان يكون من نجاسة ولكن في كيفية التطهير وقع التبعيد. حينئذ فيه تبعيد وفيه ها وفيه معقولية. معقولية - [00:12:38](#)

لقوله فليغسله. ومعلوم ان الشرع انما يأمر بغسل النجاسات. ثم قوله سبعة اولهن بالتراب نقول هذا من قبيل التبعيد. ولا قل لماذا كان فيه التثريب ولماذا فيه التسبيح؟ اذا الكلب نقول فيه خلاف عند اهل العلم المذهب عند حنابل - [00:12:58](#)

والشافعي انه نجس وعند الحنفية والمالكية هو طه. ورجح الشوكاني رحمه الله ان نجاسته انما تكون في فقط نجاسته في ريقه. الخلاف ليس في بوله فهو نجس باتفاق وليس في روثه فهو نجس باتفاق. وانما الخلاف في عينه - [00:13:18](#)

يعني ذاته نفسه لو كان وهو حي اما اذا مات فهو نجس اتفاقاً لانه غير محکون غير مأكول اللحم. وان كان بعضهما جازك لله لحم الكلاب. لكن الجماهير الذي يكاد يكون اتفاقاً انه يحرم اكل لحم الكلاب. حينئذ اذا مات ولو ذكي فذاته غير شر - [00:13:38](#)

وهي تكون ميتة فيحرم اكلها. لكن في حال حياته لو ركب كلباً وعرقاً. ان قلنا بانه ظاهر لا تحكم بكون المكان قد تنجس. لو اصاب جاء الكلب ومر بفراش او جدار او ثوب - [00:13:58](#)

او بدن وكان قد اصاب هذا البدن او الثوب ماء. حينئذ اذا قيل بكونه ظاهراً نقول المحل ظاهر. ولو التقى جلد وشعر كلب بالبدن او البساط بينهما رطوبة. واذا قيل بكونه نجسة حينئذ حكمنا على هذه الامر كلها - [00:14:18](#)

النجاسة فعرقوا نجس ودمعهم تقول هذا؟ نجس. وعلى قول بانه ظاهر. نقول هو اذا اما بوله وروثه فهو نجس. واما ريقه فقد دل الدليل اذا ولغ الكلب في اناية احدكم فليغسله - [00:14:38](#)

دل على ان الريق نجس. حينئذ نبقى على الاصل وهو الحكم بظهوره ببدنه وعين الكلب. وتحكم على بانه نجس لهذا النص. وهل يصح قياس ما عدا الريق على الريق؟ نقول هذا - [00:14:58](#)

مورد النص الوقوف معه هو الاصل. لانه لو كان مراداً لكان المقبيس المقبيس على المقبيس عليه كان اكثر. لان النبي عليه شيء واحد وهو الولو. حينئذ بقي ماذا؟ بقي شعره وعرقه وروثه كل هذه الامور. نقول من باب القياس - [00:15:18](#)

او ان بول ما لا يؤكل لحمه على القاعدة ان بول ما لا يؤكل لحمه وروثه نجس ومعاده يبقى على العصر نقول هذا الذي ما فيه النزاع

وال الاولى ان يقال بان عينه ظاهر وان ريقه هو الذي جاء فيه فيه النص اذا ولغ الكلب في اناية احدكم فليغسله سبعاً - [00:15:38](#)

يعني يجب فيه التسبيح لهن بالتراب. وذهب الى هذا الشوكاني رحمه الله تعالى. واما الخنزير قالوا قياساً على على الكلب لانه شر

منه ولم يرد به نصا. واذا كان الاصل وهو الكلب حكمنا عليه بان عينه طاهر - [00:15:58](#)

حينئذ يكون الخنزير طاهرا من باب اولى لانه لم يرد فيه نص. والكلب قد جاء فيه فيه النص. واما النص كون لحمه او لحم فانه رجس [نقول هذا متفق عليه ان لحمه رجس بمعنى انه نجس فلا يجوز اكله وهو حرام لنرجاسته](#). حينئذ [نقول الاصل في طاهر وهو مذهب المالكي وذهب الجمهور الحنفي والشافعي والحنابل الى انه الى انه نجس من باب القياس من باب فاذا قيس على الكلب حينئذ يلزم فيه التسبيح والتكريم. والمصنف هنا اطلق النرجاسته. نحن \[نقول التسبيح والتتربي\]\(#\) - \[00:16:38\]\(#\)](#)

فيكون في بلوغ الكلب. فاذا وقع بوله وغسلت الاناء ها تغسله سبعا احدها بالتراب او [نقول غسلة واحدة تكفيه هو محل النزاع هنا](#). [محل النزاع انه هل يقادس سائر النرجاستات - 00:16:58](#)

رجاست الكلب على بلوغه اولى. من قال بانه مثله حينئذ اذا بالكلب في الاناء فاغسلوا سبعة لهن بالتراب. واذا دخل الكلب وادخل يده او رجله في الاناء حينئذ [نقول اغسله سبعا لهن - 00:17:18](#)

لو وقع عرقه او شعره او دمعه في الاناء حينئذ [نقول اغسله سبعا لهن بالتراب. والصواب انه يختص الحكم باللوجة ومع له فهو على الاصل. فهو على على الاصل في وجوب غسل النرجاسته مرة واحدة. لانه لم يرد التكرار والتعدد كما - 00:17:38](#)

في محله. اذا قوله في نرجاسته كلب التعميم مراد او لا؟ [نقول نعم. التعميم هنا مراد. لكنه من باب القياس. لان المدلول نرجاسته الكلب هذا مدلول ما دليله؟ اذا ولغ الكلب. حينئذ \[نقول الدليل اخص من المدلول. الدليل اخص من - 00:17:58\]\(#\)](#)

من المدلول ثم قال الكل وانت قلت نرجاسته كلب وخنزير. اذا عممت في الحكم وعممت في المحل. لان المحل ورد في بلوغ كلب وانت [الحقت بغير الحق بخنزير بالكلب. ثم الحقت غير بلوغ باللوجة. وهذا كله \[نقول - 00:18:18\]\(#\)](#)

فيه فيه نظر الصواب انه يوقف مع النص. اذا ولغ الكلب في اناء احدكم فليوصله سبعا او لهن بالتراب. اذا قوله في نرجاسته كلب وخنزير. [نحن نقيدها \[نقول في بلوغ كلب فحسب. واما الخنزير فرجاسته - 00:18:38\]\(#\)](#)

ها كسائر النرجاستات. والاصح هو مذهب المالكية هنا انه طاهر وليس بنجس لعدم الدليل. لعدم الدليل لان الاصل الطهارة فلا انتقلوا عنه الى بدليل صحيح بين ثم قال ويرى عن الترام اسنان ونحوه هنا قال بترب - [00:18:58](#)

تراب شرط في صحة تطهير نرجاسته الكلب والخنزير على المذهب لانه واجب واذا كان كذلك حينئذ [ننظر في دليل الوجوب \[نقول قال صلى الله عليه وسلم فليغسله هذا امر فليغسله سبعا او لهن - 00:19:18\]\(#\)](#)

[نقول المأمور به في هذا النص غسل سبع مع ترب. لولا ان تأتي الروايات الاخرى في الاختلاف في الاولوية لقيينا الاولى ايضا هي الواجبة. فلو وضعها في الثانية لاصل \[نقول عدم الاجزاء. لكن - 00:19:38\]\(#\)](#)

ورود الاختلاف في الروايات او لهن وقيل اخراهن الى اخره. قلنا هنا محل التراب غير مقصود. محل التراب التراب مقصود في التطهير. والتسبيح مقصود في التطهير. لكن محل التراب غير مقصود من جهة الشرع. بدليل ورود الروايات وكلها - [00:19:58](#)

صحيحة ثابتة احدها وعفره الثامنة او لهن اخراهن. حينئذ بهذا الاختلاف نأخذ بان اولوية هنا اولى او الاخيرة هذا امر راجع الى الندبين وليس الى الوجوب. ونأخذ ايضا ماذا انك محل التراب غير مقصود. بمعنى ان المقصود ان تغسل سبعا وتكون في احدى هذه الغسلات ترب. اين - [00:20:18](#)

محله انت مخير في الاصل كيف ما غسلت بترب في هذه الغسلات السبع اجزاء الاولى ان تكون في في الاولى. هل غير ترابي يقوم مقامه اولى؟ [نقول النبي صلى الله عليه وسلم نص على ماذا؟ على التراب. والتنصيص على التراب هنا غير معقول المعنى. يعني لماذا - 00:20:48](#)

جمع في هذا في هذه النرجاسته على جهة الخصوص لماذا جمع بين الطهورين؟ الماء والترب؟ [نقول هذا غير مدرك العلة غير معقول المعنى. ولذلك هو متبعده به. حينئذ \[نقول اصل الغسل مدرك فليغسله. لماذا؟ لانه نجس. ثم صفة التطهير - 00:21:08\]\(#\)](#)

غير معقول المعنى. فاذا كان غير معقول المعنى حينئذ اذا قيس غير التراب على التراب. [نقول هذا قيس فاسد قيس فاسد لانه يشترط فيه ان تكون العلة مدركة في الاصل وان يكون الحكم في الاصل معقول المعنى فاذا انتفى - 00:21:28](#)

هذا حينئذ نقول القياس باطل ليس ب صحيح. فالحاق غير التراب بالتراب نقول هذا ليس بسدير. وهذا هو الصحيح انه لا يجزي لا يجزي التراب عن التراب. وهنا قال ويجزي وهو المذهب عند الحنابلة. ويکفي عن التراب ويرزى عن - 00:21:48 ترابي ولو مع وجود التراب اسنان ويلزى عن التراب ولو مع وجوده ليست القضية هنا اذا عدم التراب وانما المراد اذا ولد التراب غيره كالوشنان وغيره من الادوات التي يمكن ان - 00:22:08

النجاسة يجزي مع وجود التراب. لماذا؟ قالوا لان النص على التراب تنبیه على هو ابلغ منه في التنظيف. النص على التراب ليس من باب تعليق الحكم على شيء لا يصلح - 00:22:28

غيره وانما المراد به التنبیه والاشارة الى ان التراب منظف. فاذا كان ثم ما هو منظف ومزيل عين النجاسة وهو ابلغ من الترام فهو اولى منه. فهو اولى منه. لان النص على التراب تنبیه على ما هو ابلغ منه في التنظيف - 00:22:48 والازالة في التنظيف والازالة. ونقول الصواب الوقوف على على التراب ولا يجزي عنه غيره. ويجزي يعني يکفي عن التراب الذي جاء في النص هو واجب اسنان ولو مع وجود التراب ونحوه يعني من كل ما له قوة في - 00:23:08

الازالة ولو قيل بان الان وجدت كيماويات الى اخره. نقول هذه الامر كلها لا يلتفت اليها مع وجود الناس. مع وجود الناس لان الاسنان هذا موجود في عهد النبي صلی الله عليه وسلم. والسدر موجود وكانوا يغتسلون ويتنظرون ويفسرون رؤوسهم - 00:23:28 فحينئذ نقول كون النبي صلی الله عليه وسلم يعدل عن هذه المنظفات ويعدل الى التراب. نقول اذا هو مقصود من جهة الحكم. كوننا لا ندرك لماذا التراب ليس بقدح في في الحكم الشرعي. بل نقول سمعنا واطعنا. ولذلك الاحكام الشرعية نوعان حكم تعبدی غير معقول - 00:23:48

وهذا كثير كثير ليس بقليل. وحكم شرعی معقول المعنى. وهذا ايضاً كثير. فالكثرة حينئذ تكون كثرة نسبیاً. واما القول بان اكثر الاحکام الشرعیة كما قال ابن دقيق وغيره وانها معقولۃ المعنی هذا ليس بسید. لان اکثر النصوص - 00:24:08 التي تعلل انما هي من قبل افهams الفقهاء. كما سیأتبينا يغسل من بول الجار ويرش من بول ما نص النبي صلی الله عليه وسلم على على العلة فليوصل وينبج. حينئذ فرق بينهما. اذا قيل هذا لكونه يحمل واکثر هذا لا يترك. نقول هذی كلها حکم. كلها حکم - 00:24:28 مستفادة من النص ولا يصح ان يجعل علل الاحکام. فلا تعلل بمثل هذه الفهوم لانها تختلف من شخص الى لذلك يختلفون في في كثير من التعليقات والحكم في كثير من احكامه الشرعية. تجد العلة هنا وهذا يقول كذا الى اخره. لماذا؟ لان - 00:24:48 الشرع لم ينص على العلة. بين الحكم حينئذ نقول الاصل وقوف الوقوف مع الحكم الشرعي. واستنباط عدة للحاق غيره به هذا خلاف الاصل خلاف الاصل وما وجد في عهد النبي صلی الله عليه وسلم مثل الاسنان هنا وجد في عهده عليه الصلاة والسلام مع ذلك نص على التراب اذا نقول - 00:25:08

الاسنان مقصود في الترك. صحيح؟ نقول الاسنان مقصود في الترك. مقصود في الترك. واما استنباط ان المقصود بالتراب هو ازالة نوع ما من النجاسة. وقد تكون هذه المزيالت في غير التراب من باب اول نقول هذا قیاس - 00:25:28 وقد وجد الحكم في عهد النبي صلی الله عليه وسلم ولم يلتفت اليه. فدل على عدم عدم الالحاق. اذا ويجزي يعني يکفي. عن ترابي اسنان ونحوه. قال ابن حامد انما يجوز العدول عن التراب عند عدمه او فساد الموصول به. هذا يمكن ان يقال به - 00:25:48 اذا لم يوجد تراب ماذا تصنع؟ انت في بيتك وقد يكون بلغ كلب في الاناء اغلق عليك محبوس اردت ان تغسل الاناء لا يوجد الصابون مثلا. ها ماذا تصنع - 00:26:08

اغسل به ما في بأس. اذا قيل عند عدمه حينئذ يمكن ان يقال بهذا. لكن يبقى الاصل ان الحكم تعبدی. وحينئذ اذا استعمل سواء قلنا بأنه ملحق به او لا. نقول التراب اذا عجز عنه اي لاذن القاعدة انه لا واجب مع مع العجز فيسقط - 00:26:28 حينئذ سواء استعمل غيرها او لا فهو ساقط. ويرزى عن التراب اسنان ونحوه. نقول الاصل انه لا لا يجزي اتباعاً للنص اولاً ولو وجود الاسنان والسدر وغيرها من المنظفات في عهد النبي صلی الله عليه وسلم ولم يشر اليها - 00:26:48 لم يلتفت اليه عليه الصلاة والسلام. ثم التراب له مزية في الشرع. جعله الشرع بدلاً عن الماء عند فقد الماء في الطهارة الصورة

والكبير جعله بدلا حينئذ كونه يشارك الماء هنا ليس فيه غرابة. لانه اذا اذا عين - 00:27:08

بان يتيم به ويضرب به يديه ويضعه في وجهه. حينئذ لا غرابة ان يجعل مع الماء في تنظيفها نجاست الكلب. فليس ليس به غرابة. نقول الصواب انه لا يجوز. وهل تجزى الغسلة الثامنة؟ عنه على قول من لا يرى - 00:27:28

قال مثلا التراب هذا ينزل منزلة غسلة ثامنة. طيب ما غسل بالتراب؟ وانما غسل بماءه نقول لا يجوز على الصواب لا يجوز عن الصواب. لو لم يجعل التراب وزيد في العدد هل الزيادة هذه تجزء عن التراب او لا؟ نقول - 00:27:48

انها لا تجزي. الاصح انها لا تجزي. لماذا؟ لاشتراط النبي صلى الله عليه وسلم التراب. وعلى المذهب لاشتراط معاون للماء. لانه لم يقصد اضطراب بعينه. اذا ولا تقوم غسلة ثامنة مقام - 00:28:08

تراب لان الامر بالتراب معونة للماء في قطع النجاست. او للتبعد فلا يحصل بالماء وحده. والاصح ان نقول انه لا تقوم الغسلة الثامنة مقامه. اذا هذا النوع الثاني وهو النجاست او تطهير النجاست المغلقة - 00:28:28

وهي نجاست الكلب والخنزير. ويشترط فيها التسبيح مع التتبيل. يعني مع وضع التراب. هذا المذهب. والصواب ان يقال نجاست المفلاحة هي غسل بلوغ الكلب في الاناء ونحوه سبعا بتراب ولا يجوز غير التراب - 00:28:48

ها عن التراب. كذلك لا يلحق سائر نجاست الخنزير بالكلب. ولا يلحق سائر الكلب بالولوغ. هذا الاصح فيه في هذه المسألة. ثم لابد في التراب من من ماء يستعمله مع مع - 00:29:08

التراب بمعنى انه لا يجعل التراب مضروبا على المحل لوحده دون معونة ما. ولذلك نص بالشرح على هذا فقال ما يوصل التراب الى المحل. وعبارة الاقناع ويعتبر مزجه يعني التراب بماء يوصله - 00:29:28

اليه يعني الى المحل المتنجس. فلا يكفي ماء غير الماء. وهذا واضح لانها ازالة نجاست. وازالة النجاست مقصورة في في الماء الطهور ويستوعبه به يعني لابد ان يستوعب الاناء كله لا يغسل جزءا ويترك جزءا لان النبي صلى الله عليه وسلم قال - 00:29:48

اذا ولغ الكلب في اناناء احدكم فليغسله. يعني يغسل الاناء. يعني ما كان باطننا. واما الظاهر فالذى لم يلغ فيه او على الاصل حينئذ يستوعبه به. يعني يستوعب المحل بالتراب مع الماء. الا فيما يضر فيكتفى - 00:30:08

سماه اذا كان يضر استعمال التراب فحينئذ يكفي مسماه. متى هذا؟ اذا ولغ الكلب في ثوبه. لان مراد هنا اذا ولغ الكلب الحكم مسلط على الولوغ. سواء ولغ في اناناء او في ثوب - 00:30:28

او في بساط ونحو ذلك. ولا يجعل قوله في اناناء احدكم انه له مفهوم. يعني لو بلغ في ثوب احدكم فلا فهو على هذه ظاهرية بحثة. وانما نقول الحكم معلق هنا على على الولوغ. ثم البلوغ هذا من حالة ومظانه - 00:30:48

أغلب ما يكون فيه في اناناء هذا هو الاصل. حينئذ تعليق الحكم بالاناء لا مفهوم له. لا لا مفهوم له. فلو بلغ وحرك لسانه على ثوب نقول يغسل سبعا او لهن بالتراب. لهذا النص يغسل سبعا او لهن بالتراب لكن لو - 00:31:08

كان التراب يضره يكفي مسماه. لقوله صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر فاتوا منه ما استطعتم ولذلك قال الا فيما يضره فيكتفى مسماه اي اقل شيء يسمى ترابا يوضع في ماء احدى الغسلات. للحديث الذي - 00:31:28

قاعدة عامة في سائر ابواب الفقه اذا جاء الشرع بامر ما حينئذ نقول الاصل المكلف يأتي بهذا الامر كله قل لي ولا يجوزه ولا يباعظه لان ما وجب باوله وجب باخره. لكن اذا قدر على شيء منه وعجز عنه - 00:31:48

حينئذ ما قدر عليه فهو ماذا؟ فهو مكلف به فهو واجب. وما عجز عنه فهو ساقط ذي القاعدة واجبة مع العجز. هكذا قال اهل العلم وفي نجاست غيرهما. وفي - 00:32:08

غيرهما سبع نجاست غيرهما. غيرهما الضمير يعود الى الكلب والخنزير تغير الكلب والخنزير يدخل فيه كل النجاست. صحيح؟ غير الكلب والخنزير غير نجاست والخنزير يدخل فيها كل النجاست. فعinemئذ مضى حكم النجاست اذا كانت على الارض فليست داخلة - 00:32:28

السابق وبقي معنا بول الغلام الذي لم يأكل اللحمة لم يأكل الطعام. بول الغلام الذي لم يأكل الطعام نقول هل يشمله كلام المصنف او لا؟

نقول في الظاهر انه يشمله لكن لابد من من استثنائه لانه سينص عليه بحكم خاص - [00:32:58](#)
وفي نجاسة غيرهما يعني ويجزئ في نجاسة غيرهما غير نجاسة الكلب والخنزير او ما تولد منها او من احدهما الا نجاسة على
[الارض فلها حكم خاص وقد مضى والا نجاسة - 00:33:18](#)

بول غلام لم يأكل الطعام فسيأتي حكمها. ما حكمها؟ قال سبع. سبع. او سبع يعني سبع غسلات والتنوين هنا عوض عن عن المضاف
اليه عوض عن عن المضاف اليه. اذا يجزئ في نجاسة غيرهما غير نجاسة الكلب والخنزير والارض. وبول الصبي الذي لم يأكل - [00:33:38](#)

للطعام يرزق سبع يعني سبع غسلات. وهذا ما يعنون له بالنجاسة المتوسطة. نجاسة المتوسطة وهي ما عدا قداسة الكلب والخنزير
ونجاسة البول الذي آآ بول الصبي الذي لم يأكل الطعام. ما حكمها؟ قال سبع يعني سبع غسلات. سبع غسلات - [00:34:08](#)

بماء طهور بماء لا يجزئ غير الماء. ولا يجزئ غير الماء الطهور لانها ازالة نجاسة فهي احد الطهارة والطهارات من حدث او ازالة
[نجاسة لا يجزئ فيها الا الماء كما سبق. وهذا قاعدة سينبني عليها بعض المسائل هل يجزئ - 00:34:28](#)

الماء عن الماء ذكرناه في اول كتاب الطهارة ان الاصح لا يجزئ. قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به انزلنا من
السماء ماء طهورا. وامر النبي صلى الله عليه وسلم اسماء لما سئل عنه دم الحيض قال حتىه ثم قال اغسليه بما - [00:34:48](#)

وجاء في كما مر معنا حديث انس في بول الاعرابي الذي قال في طائفة من المسجد قال اريقوا عليه ذنوبي مما فعين الماء وكل
ما عين من غير الماء كالاستجمار على المذهب ولا صح انه مطهر وذيل المرأة ان صح الحديث ودلك التراب - [00:35:08](#)

فنقول هذه استثناءات من العصر. وكل قاعدة عند الفقهاء او عند الاصوليين لابد لها من استثناءات. لابد من بدون استثناءات لان هذه
القواعد تابعة للدليل وليس الدليل هو تابعا لهذه القواعد لانها مستنبطة من ماذا؟ مستنبطة من الدليل - [00:35:28](#)

ولذلك اختلفوا هل القاعدة يصح ان تكون دليلا شرعا او لا؟ هذا محل خلاف عند الاصوليين وارباب القواعد الفقهية وغيرها. والاصح
ان يقال بانها كانت مستندة الى دليل حينئذ يسند اليها في اللفظ. يسند اليها في اللفظ. فنقول حكم التحرير او حكم التخفيف لان - [00:35:48](#)

ليس لقوله تعالى مشقة تجري بالتبسيير ولا لحديث رواه البخاري النبي صلى الله عليه وسلم مشقة تجري بالتبسيير وانما قاعدة لكن لو
نظرنا في هذه القاعدة وجدنا ان ادلتها من الكتاب والسنة. حينئذ لا بأس ان يختصر لان القاعدة قد تثبت بعدة ادلة. قد تكون عشرة
من - [00:36:08](#)

عدة احاديث من ماذا؟ من السنة ومن اقوال الصحابة الى اخره فتكون قاعدة. لا واجب مع العجز هذا ليس بنص قرآنی بنص نبوی
وانما دلت الادلة على هذا انه لا واجب مع العجز. حينئذ اذا قيل بانه اذا عجز عن ان يركع تقول له - [00:36:28](#)

ما الدليل لا واجب مع العجز؟ وليس هو دليل في نفسه وانما تسند الى لفظه. حينئذ يكون واسطة. واسطة بين الحكم الشرعي وبين
مستند قاعدة او مستند القاعدة لابد ان يكون وحيا. ولذلك بعض القواعد الفقهية والاصولية قد - [00:36:48](#)

يكون فيها نوع خلاف. فما كان متفقا عليه فلا بد ان يكون مستندا الى الى وحيه. وما كان مختلفا فيه فبعضه مستند وبعضه اراء فما
كان من قبيلة اراه هذا لا يصح ان يكون دليلا. ولا يكون مرجعا وانما قد يكون ضابطا لحفظ بعض المسائل. ان - [00:37:08](#)

يكون ضابطا لحفظ بعض المسائل. قد يأتيك يقول لك الاصل في باب الاستنجاج انه مخفف للنجاسة وليس مطهرا. ثم يطرد
مساء الفل على هذا العصر وهو اصل ليس ب صحيح. اصل ليس ب صحيح. ولذلك الفقهاء كاسمهم فقهاء ليسوا مثل الان - [00:37:28](#)

يعني لا يدرس بابا الا وقد وضع له ضوابط ثم لابد وان يتلزم بهذا الضابط وقد يختلف في رد بعض النصوص من اجل طردتها هذا
العصر الذي الذي معه لكن هذا طيب وجيد لكن لابد ان ينظر في هذا الاصل. اولا من جهة مستنده هل هو صحيح - [00:37:51](#)

ام لا؟ في نفسي هل هو هل هذا الاصل صحيح في نفسه او لا؟ ثم من جهة مستند هذا الاصل ثم هذا الاصل هل له او لا فحينئذ اذا
سلمت هذه الامور الثلاثة كان معينا لطالب العلم على فهم كل باب على على حدي. فإذا كان هذا الاصل غلط - [00:38:11](#)

في نفسه كما ذكرناه في المثال حينئذ لا يمكن ان يفر عليه من المسائل لو كان هذا الاصل يعني دلت عليه نصوص نعم من السنة لكنه حينئذ لا يصلح ان يكون اصلا. لو ثبت ان هذا الاصل له استثناءات. حينئذ لا يمكن ان نؤول الاحاديث - [00:38:31](#)

ونحرف وو الى اخره من اجل ان نطبق ونطرد هذا الاصل في الباب كله من اوله الى اخره. حينئذ ما الذي دعانا الى هذا ان الاصل هو تطهير بالماء. الاصل التطهير بالماء. فما ورد من النصوص لا يجعل - [00:38:51](#)

المناقضا لهذا الاصل لا تعارض قول دلت النصوص على ان الماء هو المطهر للنجاسة. ولا تطهير للنجاسة الا بهذا فان جاء نص كذلك [النعل مثلا](#) حينئذ تقول هذا من باب التخفيف. من باب التخفيف ودفع المشقة عن الناس - [00:39:11](#)

ولا يلزم انك تأتي للنصوص الدالة على وجوب التطهير بالماء وتجعل هذا صارفا له لاننا مثلا لو وردنا في الصلاة نقول القيام القيام في الصلاة ركن اولى. ركن لا شك في هذا في الفرض مجمع عليه. وجاء حديث اذا صلى الامام قاعدا - [00:39:31](#)

فصلوا قعودا. سنة تصلي ماذا؟ قاعدا. صلى الامام الراتب قاعدة لمرض انت صحيح. انت صحيح سليم. ليس بك علة حينئذ وجب ان تصلي قاعدا متابعة للامام. هل نقول هذا النص صارفا لقوله وقوموا لله قانتين؟ او نقول هذا الاصل وهذا مستثنى - [00:39:51](#)

لا شك الثاني كذلك في هذا الباب وفي غيره دائما اذا وضعت اصول الاصل ان هذه الاصول تكون مستندة لكتاب وسنة حينئذ ما جاء لا يمكن ان يكون صانفا للاصل من اصله. وانما تجعله في قائمة الاستثناءات. فتقول هذا مستثنى هذا هذا مستثمر. حينئذ - [00:40:11](#)

بماء طهور لابد في الغسلات في ازالة النجاسة ان تكون بماء. وغير الماء لا يجزي. ثم مسألة اخرى هل ثم ظاهر وطهور؟ قلنا الاصل ان تقسيم ثابت حينئذ لابد ان يكون الازالة ان تكون الازالة بالماء الطهور الى بالماء الظاهر. ولو - [00:40:31](#)

غير مباح على المذهب لو كان مغصوبا لو كان مسروقا قالوا لا بأس ان ان يغسل النجاسة ويزيلها الماء محرم وليس او ليست ازالة النجاسة كرفع الحدث. قالوا هناك من قبيل الافعال وهنا من قبيل الترور وهناك يشترط في - [00:40:51](#)

النية وهنا لا يشترط في فيه النية فحصل الفرق حينئذ لا يقاس الماء المستعمل في ازالة النجاسة وهو مغصوب على الماء المستعمل في رفع الحدث وهو مقصود فهناك يبطل لا يصح الوضوء. اذا كان الماء محرما. وهنا قالوا يصح وثم وجه - [00:41:11](#)

قيل بأنه لا يصح الا اذا كان مباحا. ان انتهت هذه السبع لابد ان تكون منقية ان تكون منقية. فان لم تلقي زاد حتى يلقي في كل نجاسات من نجاسة كلب او غيرها. لأن الحكم معلم ومعقول المعنى. وهو الامر - [00:41:31](#)

بازالة النجاسة. فحينئذ اذا امرت بغسل نجاسة لابد ان يكون هذا الغسل مفضيا الى ماذا؟ الى ازالتها. فاذا قيل سبع او ثلاث حينئذ لم تزل النجاسة بالثلاث ولا بالسب لا يمكن ان يقال بان للمحل قد ظهور بل المحل نجس قطعا طيب جاء - [00:41:51](#)

الشرع بالتسبيح نقول مراد الشرع الا يقل عن سبع وليس المراد الا يزيد عن السبع ان احتاج اليها. ان احتاج الى زيادة عن السبعين له بل يجب عليه ان ان يزيد الى الثمان والتسع عشر. واما ما دونه فلا. والا فحتى تقييه مع حد - [00:42:11](#)

وفرض لحاجة سيأتي هذا. اذا النجاسة المتوسطة وهي نجاسة غير الكلب والخنزير قالوا يغسل ما الدليل؟ قالوا لحديث ابن عمر امرنا بغسل الانجاس سبعة. وهذا الحديث لا يعرف في الكتب الستة. وانما يتداول الحنابلة - [00:42:31](#)

لان هذه مسألة من المفردات. هذه المسألة من من المفردات. امرنا ابن عمر يقول امرنا بغسل الانجاس سبعة الانجاس هذا عام يشمل نجاسة الكلب والخنزير. جاء المخصص وهو حديث ابي هريرة فاخبر نجاسة الكلب والحق بها الخنزير - [00:42:51](#)

على المذهب. بقي ماذا؟ ما عدا نجاسة الكلب والخنزير. وجاء النص في اخراج بول الرطيع فما سيهلك؟ حينئذ بقي الحكم الانجاس هذا عار. بقي الحكم في ماذا؟ في نجاسة غير كلب وخنزير - [00:43:11](#)

وغير بول رطيع. وجاء حديث انس في ها نجاسة الارض بانها تغسل واحدة هذه كلها اعتبرت مخصوصات على المذهب. فحينئذ بقي الحكم فيما عدا هذه الثلاثة الانواع كنجاسة البول مثلا والدم ونحو - [00:43:31](#)

لذلك ما حكمها؟ قالوا امرنا. قال ابن عمر امرنا بغسل الانجاس سبعا. واذا قال الصحابي امرنا يحمل على حصل النبي صلى الله عليه وسلم لانه لا يأمره الا الا النبي صلى الله عليه وسلم ولا يكون مأمورا الا من جهة الشرع - [00:43:51](#)

صيغة امرنا ونهينا تحمل على ان الحديث له حكم الرفع. لها حكم الرفع وليعطى حكم الرفع في الصواب او من السنة من صحابي كذا امرنا كذا امرنا اي مثله يعطى حكم الرفع بالصواب. فحينئذ نقول امرنا هذه تدل على ان - 00:44:11

غسل الانجاس مأمور به. والاصل في الامر حمله على الوجوب. حمله على على الوجوب. هذا الدليل الاول الثاني قالوا قياسا على نجاسة الكلب. الله المستعان. قياسا على نجاسة الكلب والخنزير. ثم - 00:44:31

فاما قاسوه على نجاسة الكلب والخنزير. ومعلوم ان نجاسة الكلب يشترط فيها التثليث. فهل يلحق الحكم اولى قولان في المذهب يشترط مع السبع التت لان المقياس عليه نجاسة الكلب والخنزير فهذه مثلها - 00:44:51

هذه مثلها وقيل لا وهو الذي اختاره المصنف هنا المصنف قال بلا تراب بلا تراب. اذا قوله في نجاسة غيرهما سيع دليلا حدث ابن عمر ودليله قياسا على نجاسة الكلب - 00:45:11

ماء الخنزير وهي رواية عن الامام احمد رحمة الله تعالى. وعنده يجب غسلها ثلاثة. النجاسة المتوسطة يجب فيها العدد وهو والتثليث وهو التثليث. يجب غسلها غسلها ثلاثة. لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بمن استيقظ من النوم ان - 00:45:31

ليغسل يديه ثلاثة. اذا استيقظ من نوم ليل ناقض لوضوء.abis كذلك؟ اذا استيقظ احدكم من نومه فليغسل يديه ها ثلاثة. قالوا هنا من قال بان الحكم لا اشكال. وهو الاصح انه تعبد. ومن قال بانه معلم بوهم النجاسة. بوهم - 00:45:51

النجاسة. حينئذ لا يرفع وهم النجاسة الا ما يرفع حقيقته. واضح؟ لا فيرفع وهم النجاسة الا ما يرفع حقيقتها. عندنا نجاسة حقيقة وعندها نجاسة موهومة متخيلة. امر في غسل النجاسة الموهومة ثلاثة. فالحقيقة ثلاثة من باب اولى لان المراد رفع النجاسة الموهومة - 00:46:21

ولا يرفعها الا ما يرفع الحقيقة. ولذلك من عدل الحديث هناك بانه لوجه النجاسة الاولى ان يتلزم هنا ان يقول بي بالتثليث بغسل النجاسات المتوسطة. لماذا؟ لان النبي صلى الله عليه وسلم علق الحكم هناك اذا قلنا اذا معلم علقه - 00:46:51

النجاسة وحينئذ وهم النجاسة موهومة غير متحققة. فاذا امر النبي صلى الله عليه وسلم رفع النجاسة الموهومة بثلاث غسلات كانت النجاسة المتحققة من باب او لن تكون بثلاث هذا قياس واضح بين. وعنده رواية ثلاثة تكاثر بالماء - 00:47:11

لا يشترط فيها عدن. بل تكاثر بالماء حتى تذهب عينها ولو أنها. وهذا مذهب الجمهور مذهب الحنفية والشافعية والمالكية. انه لا يشترط التسبيح ولا التثليث. لا يشترط التسبيح ولا التثليث - 00:47:31

ما الدليل؟ قالوا لقوله صلى الله عليه وسلم لاسماء لما سأله عن دم الحيض اغسليه بالماء وهو نجاسة. وهو نجاسة قال اغسليه بالماء وهذا يصدق بمرة واحدة. ولم يشترط ولم يذكر التعدد. وقال ايضا في - 00:47:51

من حيث فلتقرصه ثم لتنضجه بالماء. تنضجه يعني تفسله بالماء. ولم يذكر عددا. والمقام مقام بيان لانه جواب فلما ترك ذكر العدد علمنا ان تركه مقصود او غير مقصود؟ مقصود لا شك لانه لا يجوز - 00:48:11

البيان عن وقت الحاجة. حينئذ نقول لما سئل عليه الصلاة والسلام عن ازالة النجاسة. وهي من اغلظ النجاستين الدم الحي مجمع على نجاسته. هذا الذي يعنيه غلطها. وحينئذ قال ثم لتنضحو بالماء فدل على ان العدد - 00:48:31

غير مراد. والمقام مقام بيان لانه في جواب سؤال. ولأنها نجاسة فلم يجب فيها العدد كنجاسة الأرض. لماذا التفريق النجاسة اذا وقعت على الأرض قلنا النبي صلى الله عليه وسلم امر بذنب من ما ولم يشترط العدد وسلمنا به في غسل نجاسة الأرض - 00:48:51

ثم لما جينا في غسل نجاسة على البدن ونحوها كالثوب قلنا لابد من التسبيح. نقول ما الفرق بينهما؟ هذا نجاسة وهذا نجاسة. ان جاء بالتفريق فعلى العين والرأس. وان الاصل المساواة لان المراد تطهير المحل بالنجاسة. اذا ثلاثة روايات عن الامام احمد في تطهير النجاسة - 00:49:11

المتوسطة. تسبيح وتثليث وعدم العدد. بل تكاثر بالماء والثالث هو الصحيح. وهو مذهب الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية. لكن الاولى لمن رجح في الحديث هناك انه معلم بوهم النجاسة. ان يذهب هنا الى التثبت - 00:49:31

والا حصل نوع تعارض. سبع غسلات بماء طهور ولو غير مباح. ان انقت هذه السبع والا زاد حتى يلقي في كل النجاسات من نجاسته

كلب وغيره لان المراد ازالة النجاسته. لان المراد ازالة النجاسته. مع حد وقرص - 00:49:51

في حاجة وعصر مع امكان. مع حد وقرص جاء في الحديث حتىه وجاء فلتقرصه. دل على ماذا؟ على انه هل يجب الحد والقرص؟

نقول لا لا يجب بل هو مستحب ان احتاج اليه. ان كانت النجاسته جامدة على التوب - 00:50:11

فاما وضع الماء قد يتاخر في زوالها حينئذ يحثه ويعني يحكه بعود وغيره ويقرصه يعني يفركه بالاصابع ونحو ذلك ثم يغسله بعد

ذلك. وهذا على جهة الاستحباب لا على جهة الوجوب. وعصر هذا لا بد منه في كل مرة خارج - 00:50:31

لابد منه في كل مرة خارج الماء هكذا نص عليه الاصحاب. يعني لابد مع الغسل ان الموصول مع الامكان مع مع الامكان. لاستخراج ما

فيه مع امكان العصر كل مرة - 00:50:51

من الغسلات يعصره خارج الماء ليحصل انفصال الماء عنه. وعصر التوب استخراج مائه بليله يطويه. يطويه ليخرج منه منه

الماء. وغسل النجاسته يختلف. لان غسل النجاسته يختلف من محل الى محل. بعض النجاسته - 00:51:11

يحتمل العصر. وبعضه لا يحتمل. بعض النجاسته لا يشرب النجاسته. وبعضها يشرب النجاسته. لا يمكن ان يقال باه وقعت على اه

كنجاسته قد وقعت على ثوب فشرب هذه النجاسته. هل بينهما مماثلة؟ نقول لا - 00:51:31

ما كان ما كانت النجاسته لا ما كان الاناء او المحل الذي وقعت عليه النجاسته لم تشرب تلك النجاسته فغسلها مرتين واحدة الا اذا كانت

اه وقع فيه او ولغ فيه الكلب فحكمه كما سبق. فحكمه ان يغسل مرة واحدة دون عصر - 00:51:51

ولا يحتاج الى حق ولا لها قرص لماذا؟ لان المحل لم يشرب النجاسته. لم تتشرب النجاسته ذلك قال في الشرح الكبير غسل النجاسته

يختلف باختلاف محلها. فان كان جسما لا يتشرب النجاسته كالالانية نغسله او - 00:52:11

فغسله بامرار الماء عليه مرة. سواء كان بفعل ادم او لا يشترط فيه قصده كما كما سبق. وان كان جسما تدخل فيه اجزاء النجاسته

كالثوب فلا بد من عصره. لابد ان يعصى لان النجاسته قد اشربت. حينئذ لابد ان يلحقها اجزاء - 00:52:31

ماذا تخرج؟ وهذا لا يمكن ان يتأنى الا بماذا؟ الا بالعصر. لا بد ان يطوي الثوب مثلا او ما يقبل العصر فيطويه فيخرج من منه الماء

وهو ما يسمى بالغسالة. لا بد من عصره وعصر كل شيء بحسبه فان كان بساطا ثقيلا فعصره بتقليد - 00:52:51

ودقه حتى يذهب اكثر ما فيه من من الماء. يعني لو وقعت النجاسته على مثل هذا الفراش. كيف نعصره؟ هذا لا يمكن عصره هذا لا

يمكن لا يمكن عصره وانما له طريقان. واولهما اولى ان اه تجفف النجاسته - 00:53:11

قبل صب الماء ان تجفف النجاسته يعني تأتي بمنديل مثلا قد يبول الولد في البساط تأتي بالمنديل فتضنه مرة ومرتين تشرب النجاسته

ها ثم الثاني ثم الثالث حتى تظن انه لم يبقى شيء. ثم بعد ذلك تضع عليه الماء وتتفعل به كما فعلت بالاول. هذا يسمى عصرا -

00:53:31

انه عصر بحسب المحل. لانه لا يمكن ان تأتي به كما تأتي بالشماغ مثلا تعصره بكلتا يديك. هذا لا يمكن. حينئذ عاصره وبدقه يعني

بوضع شيء عليه يشفط نفس الماء سواء كان النجس قبل استعمال الماء او الماء بعد حلوله على ذلك - 00:53:51

ادا وعصر كل شيء بحسبه فان كان بساطا ثقيلا فعصره بتقلبيه ودقه حتى يذهب اكثر ما فيه من الماء للشيخ عثمان في حاجة

المنتهى يقول المفسولات على ثلاثة احياء ما يمكن عصره فلا بد - 00:54:11

من عاصي لماذا؟ لان النجاسته قد اشربت يعني العصر واجب هنا. هذا مقصودهم لا بد من عصر يعني وجب لان النجاسته قد اشربت

في الثوب مثلا. حينئذ لا يمكن ازالتها الا بوضع الماء ثم يعصى. ليطرد هذه الاجزاء - 00:54:31

والثاني ما لا يمكن عصره ويمكن تقلبيه فلا بد من تقلبيه. والثالث ما لا يمكن عصره ولا تقلبيه فلا بد لابد من دقه وتنقليه يعني ان

يوضع عليه شيء يدق به او يوضع عليه شيء ليشفط تلك النجاسته. واما التقليب فمثلوا له - 00:54:51

في الجلد البعير ونحوه قالوا هذا لا بد من من تقلبيه يعني يجفف مرة على هذه الجهة ومرة على هذه الجهة فهذا يعتبر ماذا؟ يعتبر

عصرا له فان لم يمكن عصره فبدقه وتقلبيه او تنقليه كل غسلة حتى يذهب اكثر ما فيه من الماء دفعا للح - 00:55:11

والمشقة ولقيام مقام العصر لتعذرها ولا يكفي تجفيفه بدل العصر. يعني لا يكفي ان جفف ولو وضع عليه الماء. لأن الماء فيه في نفس الموضع بعد استقراره نقول قد تلطف بالنجاسة فالاصل فيه انه قد تجسس - [00:55:31](#)

ولابد من ازالة هذه الغسالة لابد من ازالة هذه الغسالة ولذلك على المذهب سبع الغسلات من الاولى الى حكمها انها نجسة. والسابعة طاهرة وليس بطهور. والثامنة طهور. اذا ثلاثة احكام - [00:55:51](#)

من الغسلة الاولى الى السادسة حكموا عليها بانها نجسة ولو ها. ولو زالت عين النجاسة او كانت اخر غسلة زالت النجاسة بها. هذا قسم من من الطاهر. والثامنة تعتبر طهور. ولا يضر - [00:56:11](#)

بقاء لون اذا غسل هذه النجاسة متوسطة قد يبقى لون او رائحة او طعم. قالوا ان بقي اللون او الرائحة لا يضر مع العجز. وان بقي الطعام فباتفاق الائمة الرابعة انه انه يضر. لماذا الاستثناء - [00:56:31](#)

قال فلا يضرك اثره. هذا الحديث مختلف فيه ولو قيل بتضييفه نقول القاعدة المشقة تجلب التيسير على الاصل فاذا شق ازالة اللون لانه عرض قد يعلق بالثوب ونحوه ويصعب ازالته حينئذ اذا عجز عن ازالة - [00:56:51](#)

مسألة اللون او الرائحة نقول سقطا مع العجز. ولو صح الحديث صار حجة فيه لقوله صلى الله عليه وسلم فلا يضرك اثره وان لم يصح الحديث قلنا القاعدة المشقة تجلب التيسير. ولا يضر بقاء لون النجاسة او ريح النجاسة او بقاوهما - [00:57:11](#)

عجزا ويضر بقاء الطعام طعمها يضر لدلالته على بقاء العين ولو سوء سهولة ازالته فلا يحكم بطهارة المحل مع بقائه وهذا باتفاق الائمة انه يضر بقاء الطعام لان الطعام لا - [00:57:31](#)

يمكن ان يوجد الا بوجود جزء من عين النجاسة. لا يمكن. يمكن لا يمكن. لا يمكن ان تطعم دجاجة مثلا مشوية دونه بمجرد الرائحة. يمكن؟ ولا بمجرد اللوم. بل لا بد ان ينتقل جزء - [00:57:51](#)

منها الى الفم لابد من هذا. قالوا النجاسة اذا طعمها دل على ماذا؟ على انها موجودة. ولو لم يدركها بالبصر فثم اجزاء موجودة اذا لا يظهر المحل ببقاء شيء من الطعام وبسهولة ازالته بخلاف الرائحة و - [00:58:11](#)

اللون فانهما عرظان. اما بقاء اللون او الرائحة او هما معا اذا عسرا فالذهب عندنا معاشر الحنابلة وعند المالكية لا يضره وعند الشافعية تفصيل اذا بقيا معا ضرا واذا بقي - [00:58:31](#)

احدهما لا يضر. واما الحديث كان صحيحا والقاعدة صحيحة. حينئذ اما ان يقال بانهما يضران اولى. واما التفصيل فلا فلا دليل عليه. فلا دليل عليه. اذا عند الشافعية اذا بقي اثر اللون واثر الرائحة معا ولو مع العاجز - [00:58:51](#)

قالوا لا يطول المحل. لا يطهر المحل. واما اذا بقي احدهما ولو مع العجز قالوا طهر المحل. بلا تراب بلا تراب. سبع بلا تراب. يعني تغسل النجاسة المتوسطة بسبعين لحديث امرنا. ها - [00:59:11](#)

ان نغسل الانجاس بسبعين ذكره هنا. وقياسا على نجاسة الكلب والخنزير نقيس عليه مركب ما وسبعين تراب. والقياس ما هو يعني اخذوا بعض الحكم وتركوا بعضهم. قاسوا السبع قاسوا النجاسة المتوسط - [00:59:31](#)

على المغلظة لماذا؟ لينقل حكم الاصل الى الفرع هذا هو الاصل. لينقل حكم الاصل الى الفرع حينئذ نقول الاصل الذي هو النجاسة المغلظة حكمها وجوب التدريب مع التسبيح حكم مركب حكم واحد هو لكنه مركب من شيئين. مركب من؟ من شيئين. والفرع الذي اريد سحب الحكم من الاصل اليه - [01:00:01](#)

لابد ان يأخذ الحكم كله او لا. اما ان يأخذ الحكم كله التسبيح مع التدريب واما الا يقاس اصلا. واما ان يقاس ثم يبعظ الحكم ويفصل. هذا نقول لا اصل له. ليس له له اصل. وهذا دليل - [01:00:31](#)

على ضعف هذا القياس. دليل على ضعف هذا القياس. لأن الاصل الذي هو التدريب والتسبيح اصلا له متبعده به والغريب ان المذهب ذهبوا الى ان التدريب والتبعد غير معقول الى ان التسبيح والتدريب غير معقول المعنى ثم قال - [01:00:51](#)

باننا النجاسة المتوسطة مقيسة على النجاسة المغلظة وهذا فيه تعارض به بيت بلا تراب قسما على مورد النص حينئذ الله يتتجاوز محله. في الانصاف في الانصاف قال يشترط التراب وهو المذهب. يشترط التراب - [01:01:11](#)

وهو المذهب. بمعنى ان الحكم غير مبعض. ولكن هنا ذهب الى ان التراب غير مشترط. لا بد من تحقيق المذهب هو هما وجهان وجهان وليس بروايتين الامام احمد. قيل يشترط التراب وقيل لا يشترط. في الانصاف قال - [01:01:31](#)
التراب وهو المذهب. وهنا اختار ماذا؟ انه لا يشترط. فان كان المعتمد ما رجحه المرداوي هناك. حينئذ نقول هنا المصنف خالف قال فالذهب والا جرى على التفصيل. ومحل الخلاف قال في الانصاف ومحل الخلاف في التراب انما هو في غير محل السبيلين - [01:01:51](#)

لان محل السبيلين اذا غسل بالماء نجاسة متوسطة. نجاسة متوسطة. فاذا كانت نجاسة متوسطة حينئذ اذا قيل بالتسبيح لا بد ان يغسل سبعة والا ما ظهر المحل. فحينئذ اذا قيل بالتراب ها لا بد من التراب او لا؟ قال - [01:02:11](#)
محل الخلاف في غير محل السبيلين. لماذا؟ لعدم نقله عن النبي صلى الله عليه وسلم. لا من قوله ولا من فعله وهذا كله دليل على اننا نقيس هذى كلها فيها نظر ليست بصححة. اذا ومحل الخلاف في التراب انما هو في غير محل السبيلين - [01:02:31](#)
فاما هما فلا يشترط فيه تراب قولا واحدا لا يشترط فيه فيه تراب نقله عن النبي صلى الله عليه وسلم لا من قوله ولا من من فعله. والصواب كما ذكرناه سابقا هو مذهب الجمهور. انه لا يشترط - [01:02:51](#)

اي عدد في غسل النجاسة الا اذا لم تزل الاولى تعينت الثانية. فان ظهر فيها فان لم المحل تعينت الثالثة. فحينئذ العدد هنا لا لذاته بل لغيره. لان المراد هو ازالة النجاسة بالماء. فاذا - [01:03:11](#)

بالمرة الاولى نقول كفت. وان لم تزل بالمرة الاولى بل لا بد من الثانية زاد. فالزيادة حينئذ الله من حيث لا من حيث لقول ابن امرنا بغسل الانجاس سبعا فينصرف الى امره صلى الله عليه وسلم هذا واضح ان الحديث لو صح - [01:03:31](#)
لقل امرنا يعني الامر هو النبي صلى الله عليه وسلم. فلا امر الا هو عليه الصلاة والسلام. ولكنه لم يصح ليس بصحيحه وقد امر به في نجاسة الكلب هكذا قالوا هناك. وقد امر به يعني بالسبع في نجاسة - [01:03:51](#)

كلي فيلحق به سائر النجاسات. لانها في معناها والحكم لا يختص بمورد النص بدليل الحق البدن والثوب به. قالوا الحق الثوب بالاناء. والحق البدن بالاناء. لكن نقول هذا الكلب النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ولغ الكلب حينئذ خص المنجس وخاصة - [01:04:11](#)

وفي اللفظ محل التجيس وهو الاناء. يريد السؤال هنا الاناء له مفهوم او لا؟ نقول ليس له مفهوم. ولو اعتبر مفهومه فمفهومه مفهوم لقب. ومفهوم اللقب في مثل هذه الموارد الضعيفة اضعفها اللقب. اضعفها - [01:04:41](#)
اللقب يعني اضعف المفاهيم مفاهيم المخالفة هو اللقب. حينئذ اذا ولغ الكلب في الاناء لا في الثوب لا في البساط لا على البدن. اذا قيل بهذا قيل اعتبر المفهوم. واذا لم يعتبر حينئذ اينما ولغ الكلب فالحكم - [01:05:01](#)
ها ثم اينما ولغ الكلب فالحكم تم بمعنى انه لا يشترط الاناء وهذا هو الظاهر وهذا هو هنا قال ما دام انكم الحقتم غير الاناء ها بالاناء اذا الحقوا سائر النجاسات - [01:05:21](#)

سائل الكليبي نقول هذا قياس مع الفارق. هذا قياس مع الفارق. بل هو مصادم لمفهوم الحديث. ومفهوم الحديث الذي هو واذا ولغ الكلب اذا لم يلغ. بل فعل بعظ الامور الاخرى الحكم مختلف. الحكم مختلف وهذا المفهوم - [01:05:41](#)
مفهوم شرطه. وحينئذ هو حجة. ولذلك الشوكاني قال لا ينكره الا الاعاجم. لا ينكر مفهوم الشرط عربي قح عرف قوة العرب. حينئذ مفهوم الشرط هنا قد ثبت به حكم شرعي. يحتاج الى ماذا؟ الى معارض اقوى منه ليثبت ان الحكم ليس - [01:06:01](#)
ببلوغ الكلب. وابن هو؟ يحتاج الى الى اثباته. هنا يقول والحكم لا يختص بمولد النص. بدليل الحق البدن والثوب به. فعلى هذا يغسل محل الاستنقاء سبعا كفيه. واختار في المغني ابن قدامة رحمه الله انه لا - [01:06:21](#)

فيه عدد لعدم ثبوته وهذا اصح لعدم ثبوته وهو رواية عن الامام احمد انه لا يجب فيه عدد اعتمادا على انه لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء لا من قوله ولا من فعله. واورد حديث معارض لحديث ابن عمر لكنه ضعيف - [01:06:41](#)
وان كان اقل ضعفا من ذاك. اخرج ابو داود وغيره عن ابن عمر كانت الصلاة خمسين. والغسل من الجنابة سبع مرات. وغسل الثوب من

سبع مراتا ولم ينزل او ينزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل حتى كانت الصلاة خمسا والغسل من الجنابة وغسل الثوب من البول

- 01:07:01

مرة لكنه الحديث ضعيف في اسناد ايوب ابن جابر وهو ضعيف. وشيخ ابن عاصم مختلف فيه. واطلاق الاحاديث في الصحيحه المشهورة كغسل او غسل دم الحيض قوله صدوا عليه ذنوبا وغير ذلك مشهور. قال النووي رحمة الله تعالى لائمه لا يروون -

01:07:21

عن الضعفاء شيئا يحتجون به على انفراده في الاحكام. فان هذا شيء لا يفعله امام من ائمة المحدثين ولا محقق من العلماء هذى قاعدة ايضا ينتبه لها طالب ان الحكم العام الذي يعم الامة لا يثبت بحديث ضعيف - 01:07:41

ها ولا حسن لغيره. ولو قيل ولو حسن لذاته لما بعد يعني. بل لابد ان يكون حديثا صحيحا واضحا به. وهذا يختلف عن القاعدة التي نذكرها دائما انه لا بد ان يبين بيانا عاما. اوئلئك لا يشترطون اوئلئك يشترطون ان يكون البيان قد حصل بماذا - 01:08:01

بيانا عاما للناس كلهم ولا يكون امرا مخفيا ولو صح بحديث واحد او بمفهوم او نحو ذلك. فيشترطون في مثل الاحكام العامة التي تحتاجها الامة ان تكون ان يكون بيانها بيانا عام. هذا يختلف عن الذي اذكره. انما مرادي ان الحكم الشرعي - 01:08:21

و خاصة اذا تعلق بعامة الامة من ايجاب او تحريم حينئذ لابد ان يكون ثابتنا واضحا في نفسه غير مختلف فيه او فيه اختلافا شديدا. فلا يثبت احكام تخص الامة بحديث حسن لغيره كما يفعله البعض له. قل لا. هذا ليس ب صحيح. وهذا الذي عاناه هنا النووي رحمة -

01:08:41

الله تعالى لائمه لا يروون عن الضعفاء شيئا يحتجون به على انفراده في الاحكام. وانما يجعلونه مساندا لغيره يعني اذا ورد حديث صحيح في بيان حكم من ايجاب او تحريم وجاء حديث حسن لغيره في بيان صفة من صفات ذلك الوقت - 01:09:01

لا بأس به. هنا لم يعتمد في ثبات الحكم من حيث هو. وانما جعل في بيان صفة او ندب او نحو ذلك. هذا لا بأس به لا بأس بل هو العمل عليه عند الفقهاء. واما ان يعتمد على حديث مثل هذا الذي امرنا بغسل الانجاس سبعا لا وجود له في الكتب الستة - 01:09:21

لا وجود له. حينئذ نقول هذا الحديث لا يصلح ان يثبت به حكم مثل هذا الحكم الذي يتعلق الكبير والصغر الذكر والانثى الى اخره. فكل مسلم لابد ان يقصد سبع مرات وادا استنجب بالماء لابد ان يغسل سبع مرات. هذا يأتي بحديث في الغريب - 01:09:41

ونحو ذلك نقول لا لابد ان يروي في البخاري ومسلم وداود الى اخره. والا اعراض الائمه عليه دليل على انه متزوك ليس بثابت وهذا الذي عاناه النووي رحمة الله تعالى. وما تنجس بفسحة يغسل بعد ما بقي بعده. هذا محل اجتهادنا - 01:10:01

قالوا اذا اشترطنا السبع اذا اشترطنا السبع. فالاولى الى السادسة هذه نجسة. هذه نجسة. طيب لو واحدة منها طاشت ها فذهبت الى محل طاهر. ما الحكم؟ يعني جلس يغسل هذا الموضع. فجاءت منه ماء الى هذا المحل - 01:10:21

هذا في اصله طاهر. وقعت فيه نجاسة. كيف نظهر هذا المحل؟ سبع او نكمل له الباقي؟ قال نكمل له الباقي. لأن هذه النجاسة قد طهرت نوعا ما. واسقط من السبع ثلاث فبقى عليه - 01:10:41

اربعة وهذا كله محل اجتهاد. محل اجتهاد. غفر الله لنا ولهم. وما تنجس بفسحة تغسل بعد ما بقي بعدها. فان بقي واحدة حينئذ غسل هذه واحدة. اذا تغسل النجاسات سبعا الا في هذا - 01:11:01

الا في هذه ومثلها في ماذا؟ في نجاسة الكلب والخنزير. لو غسل الاناء الذي ولغ فيه الكلب. ثم في المرة الثالثة غسل فطاش ماء الى محل طاهر. ذاك المحل الذي تنجس بهذه الغسلة الثالثة لانها نجسة. نكمل - 01:11:21

عليه كم؟ اربعة. ثم يبقى محل اذا جعلنا التراب في الاولى سقط التراب عن هذه. اذا جعلناه في السابعة وجب ان نضع التراب في في هذه. وهذا كله محله اجتهادي. لكن تفهمون المذهب. تفهمون المذهب. وما تنجس بفسحة - 01:11:41

ما بقي بعدها مع تراب في نحو نجاسة كلب ان لم يكن السمع. اذا ما استعمل الا في الاخيرة حينئذ وجب استعماله في هذا وان استعمل الحمد لله كفى. حينئذ لا نحتاج الى التراب. ولا يظهر متنجس بشمس ولا ريح ولا - 01:12:01

ذلك ولا استحاله. هذا واضح من المذهب لأنهم اشترطوا الماء حينئذ كل تطهير سواء كان بماء غير الماء او بغير ماء. حينئذ لا يعتبر

مطهرا. والادلة الدالة على نفي كون هذه من المطهرات هو الادلة السابقة وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به الى اخر الادلة
المذكورة في اثبات - [01:12:21](#)

النجاسة لا تزال الا بالماء. فغير الماء من المائعات لا يرثيل. خلافاً لابي حنيفة وغيره. جمهور اهل العلم على هذا. و غير المائعات
كالتسميس الشمس مثلا اذا ضربت المحل وجف او لم يبقى له رائحة ولا لون قالوا هذا ازيت النجاسة - [01:12:51](#)
عين النجاسة ازيت لا يشكرون في هذا. لكن يبقى المحل نجسة. لماذا؟ لأن ازالة عين النجاسة حصلت بغير مطهر من جهة الشرع.
فلا بد من استعمال الماء. فلو استعمل غير الماء لا يجزي لا - [01:13:11](#)

وهذا هو اصح الا في باب الاستحالة فانها مطهرة كما سيأتي. قال ولا يظهر متنجس لا يطهر هذا نفيه. والمراد به رد على ابى حنيفة
وغيره وليس في المذهب الواحد. ولا يظهر متنجس يعني شيء اصابته النجاسة. متنجس نكرة - [01:13:31](#)
هنا في سياق النفي فيعم. يعني لا يظهر متنجس سواء كان ارضا او ثوبا او بدننا. الى اخره متنجس وقعت عليه النجاسة حينئذ لا
يطهر لا يطهر بماذا؟ قال بشمس لا يطهر بشمس لماذا - [01:13:51](#)

لان التطهير هنا حصل بغير الماء. لحديث بول الاعراب ولانه محل نجس فلم يطهر بغير الغسل ولا ريح ولا جفاف زادوا ايضا
الجفاف لو جاءت الشمس فصدق المحل فلم يبقى اثر لعين - [01:14:11](#)

نجاسة لا رائحة ولا لون ولا طعم. النجاسة غير موجودة. جرمها غير موجود. ذهبت مع الايام وحرارة الشمس. على مذهب ابى حنيفة
طهر المحل لانه لا يتشرط ازالة النجاسة بالماء. وعلى مذهب الجمهور يتشرط ازالة النجاسة بالماء حينئذ لو ازيت - [01:14:31](#)
ب الشمس قالوا لا لا تزول. ولا يظهر متنجس ولو ارضا بشمس ولا ريح ولا ريحه بل بغسل لانه عليه الصلاة والسلام امر بغسل بول
الاعرابي. ولو كان ذلك يطهر لاكتفى به - [01:14:51](#)

كيف هذا؟ لانه عليه الصلاة والسلام امر بغسل بول الاعرابي. ولو كان ذلك يطهر لاكتفى به العبارة ولو كان ذلك لا يطهر لما اكتفى به.
لما لما اكتفى به العبارة فيها خلل. وعنده تطهير اذا لم يبقى اثر النجاسة. ولا يظهر متنجس بشمس ولا ريح بل لا بد من -
[01:15:11](#)

من الغسل لانه عليه الصلاة والسلام امر بغسل بول الاعراب ولو كان ذلك يطهر لاكتفى به ولو كان ذلك الذي هو تسميس يطهر لاكتفى
به لما اسرف في الماء. وإنما قال صبوا او اريقوا او اهريقوا دلوا او ذنوبا او ساجلا من ماء فدل - [01:15:41](#)

على ان الماء مقصود والا لقال اتركوه للشمس. الشمس تزيله والريح تزيله. لكن لو كانت هذه الامر نظر لاكتفى به عليه الصلاة
والسلام. وعنده تطهير اذا لم يبقى اثر النجاسة بها. وهذا المسائل الثلاثة والاربع مبنية على مسألة - [01:16:01](#)

ازالة النجاسة بالماء. هل هي متعينة او لا؟ فمن اثبت نفي هنا ومن لم يثبت اثبت هنا. وابو حنيفة رحمه الله معلوم ان مذهبه ان كل
مائع مزيل للاثر والعين قالع حينئذ تزول النجاسة به. واختاره ابن تيمية رحمه الله تعالى وغيره - [01:16:21](#)

وعنه تطهير اذا لم يبقى اثر النجاسة بها وفاقاً لابي حنيفة وغيره. واختاره المجد وغيره. قال ابن تيمية وهو الصواب. ويجوز تيم
عليه هذا ينبي عليها. لو قيل النجاسة قد ازيت بالشمس. حينئذ هل يتيم علىها؟ ان قلنا طهرت بالشمس. ها - [01:16:41](#)

صحابه صح التيمم هل يصح ان يصلى عليها؟ نعم صح ان يصلى واذا قلنا لا لا تطهر الشمس هل يتيم؟ لا. امسحوا
بوجوهكم وايديكم. ها؟ فتيمموا صعيدا طيبا يعني طاهرا لا - [01:17:01](#)

لا نجسا وهذا نجس. بل تجوز الصلاة عليها بعد ذلك ولو لم تغسل ويظهر غيرها بالش والريح ايضا نص عليه والامر بصب
على بول الاعرابي يحصل به تعجيل تطهير الارض. يعني مقصودهم رد دليل الملهي ان النبي صلى الله عليه وسلم - [01:17:21](#)

انما امر بذنوب من ماء تعجيلا لدفع النجاسة وليس لكون هذه النجاسة لا ترفع ولا تزال لا تزال الا بالماء. نقول هذا فهم وهذا ملهم ولا
مصادر. فإذا لم يصب عليها فاذا لم يصب الماء عليها - [01:17:41](#)

فان النجاسة تبقى الى ان تستحلل. وفي الصحيح البخاري ان الكلاب تقبل وتدرك وتبول. تبول هذه فيها خلاف البخاري او لا وتبول في
المسجد ولم يكونوا يرشون شيئا من ذلك. هذا محمول في المذهب على انها كانت تبول خارج المسجد. ثم - [01:18:01](#)

تقبل وقبل. والا لا يقال بين مسجد النبي صلى الله عليه وسلم مكانا ومبلا للكلاب. هذا بعيد. اذا جاء مثل هذا النص انها قبل وتقبل
وتقبل وتقبل يعني تدخل المسجد وتبول مفتوح على مصراعيه لا مساجد منذ ان بنيت - [01:18:21](#)

ولها احترامها وكرامتها. حينئذ نقول لابد من التأويل. فتبول خارج المسجد ثم قبل وتقبل. وهذا اذا مرت على ارضنا هذه الصورة لا
يقول احد بتنجيس الارض ويكتفي في هذا ان التنديس هنا مشكوك فيه ولا تنديس مع الشك فيبقى على على الاصل - [01:18:41](#)
كذا ابنته الشيخ في رسائله يعني بزيادة تبول هكذا قال ابن القاسم وذكره تركمان في بعض نسخ البخاري وقيل ليس في الصحيح
وتبول ولو كانت النجاسة باقية لوجب غسله يعني فيما اذا مرت الكلاب وادبرت وهي تبول لو بقيت النجاسة - [01:19:01](#)
ولم تطهرها الشمس ولا الريح. حينئذ لوجب غسله ولم ينقل. فدل على ماذا؟ على ان الريح قد طهرت وكذلك الشمس. والصواب انها لا
لا تطهر الا بالمال. فلا يصح التطهير بشمس ولا ريح ولا دلك. يعني لا يطهر الدلك. والمراد به الدلك ذلك الشيء ما رسم - [01:19:21](#)
ودعاك هو سبق معنا. اي لا يطهر ذلك بالدلك هذا المشهور من من المذهب عنه عن الامام احمد رحمه الله تعالى رواية يطهر
بالدلك وفaca لابي حنيفة وغيره بانه لا يشترط الماء. واختاره الموفق - [01:19:41](#)

شارح والشيخ هو جماعة لاخبار قال في الفروع وهي اظهر وفي السنن وغيرها من اوجه فليدلوكهما بالتراب فان التراب له ما يظهر
وقلنا هذا الصواب انه مطهر. لكنه يعتبر مستثنى من الاصل. ولا تعارض بينهما. لا تأتي للاصل فتنقطعه بمثل - [01:20:01](#)
هذه الاحاديث نقول هذا فيه مشقة. لو جعل الانسان كلما مر او خرج من بيته ان ينظر فيه نجاسة او لا ليغسلها بالماء. اذا كلما ذهب
وخرج لابد ان يكون معه ماء صحة من اجل ان يغسل نعله. قل هذا فيه مشقة. ولا شك ان المشقة تجلب التيسير. كما ان الشأن -
[01:20:21](#)

في الاستجمار وقلنا بانه مطهر بجوازه مع وجود الماء. كذلك هذا مثله. فحينئذ ما شق ما شق من قول لبعض اهل العلم انه يعفى عن
يسير النجاسات كلها. ولا شك ان نجاسة النعل لا تكون نجاسة كثيرة بل هي يسيرة. هذا - [01:20:41](#)
الاصل فيها لانه يعلق بها شيء من النجاسات. حينئذ اذا مر على تراب اخر يطهره ما بعده. كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في
الذيل. الذيل هذا الحديث مختلف فيه ان صح فهو كالنعل. حينئذ الاصل هو ازالة النجاسة بالماء. ثم جاءت بعض النصوص تخفيفا
على العباد ورفقا بالعباد - [01:21:01](#)

وتوسيع عليهم بان النجاسات التي يمكن ان تعلق بابدائهم او بنعالهم او بثيابهم ويكثر استعمالها هذا له حكمه كحكم الاستجمام. حينئذ
نقول هذه كلها تعتبر امورا وقضايا عين مخصوصة من الاصل العام. مخصوصة من من الاصل - [01:21:21](#)
وليس بشرط ان نضرب بين النصوص نقول قوله وانزلنا من السماء ماء طهورا عام الطهارتين. حدث واو النجس. اذا يستثنى النجس
ما يحتاج هذا من نجعل هذا اصل عام ونجعل هذا لها مستثنى وتأمل مثال وجوب القيام في الصلاة - [01:21:41](#)
تأمل هذا المثال وهو ركن من اركان الصلاة لو تعمد وهو مأموم او امام لوحده دون سبب بطل الصلاة ولا تصح. طيب وردت بعض
الاحاديث لماذا؟ بمتابعة الامام وانت صحيح. ان نقول هذا الحديث يصلح ان يكون صارفا لتلك الاحاديث من الوجوب الركيبة الى -
[01:22:01](#)

مثلا نقول وانما يجعل هذا اصل وتجعل هذه من المستثنيات. ولا ذلك قلنا اي لا يطهر ذلك المشهور على على المذهب. للنص فليدلوكهما
بالتراب فان التراب لهما طهور. النص هذا عند الصحابة - [01:22:21](#)
لا يعتبر انه دال على التطهير. لان قوله يطهره ما بعده. هم عندهم التراب يعتبر وهذا صحيح. تراب يعتبر مطهرا. لانه احد الطهورين.
احد الطهورين. واذا ثبت انه طهور لا يلزم انه كالماء - [01:22:41](#)

معنى انه يرفع رفع الحدث لان النص قد سماه طهورا. ثم استعمل في التطهير الذي هو مسح الوجه واليدين فدل على ماذا؟ على انه
يستعمل في التطهير فاستحق الاسم. واذا استحق الاسم لا يستلزم ان يستحق المعنى من كل جهاته - [01:23:01](#)
لانه يرفع المنع فقط. يرفع المنع. والمذهب قائلين بان التيمم مبيح. يقررون بانه رافع للمنع لا يعبرون بهذا لماذا؟ لان لا يشتبه بالقول
الآخر. لانه اذا قيل يرفع وذاك القول الآخر يقول يرفع - [01:23:21](#)

ذاك يعني رفع المعن. وهذا يعني رفع رفع الحدث. وهذا لا اشكال فيه تباح الصلاة فيه قوله واحدا يعني في النعل اذا اصابته نجاسة ثم لم يظهر بماء اذا مر على التراب هذا يصلى فيه - [01:23:41](#)

نجاسة معفون عنها وعلى المذهب لا اشكال لأن النجاسة في محل اثر الاستجمار في محله يعتبر نجاسة وهو معفو وسيأتي ان يسيرا
الدم كذلك لو كان على الثوب ولو في الصلاة او على البدن ولو في الصلاة انه معفو عنه بل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله - [01:24:01](#)

القاعدة قال كل النجاسات ولو البول والغائط والحيض الدم الى اخره كله معفو عن عن يسيره في الصلاة وفي خارجها اذا لا اشكال
بان يقال بان هذه نجاسة باقية وهي يسيرة ولم تظهر بالتراب ولم يظهر ذيل المرأة بالتراب - [01:24:21](#)

وهو باق على اصله ويعتبر مستثنى لا تعارض بين القول بـان النجاسات كلها معفو عن يسيرها وسيأتي ان هذا الكلام فيه نظر لكن على
كلام شيخ الاسلام ان النجاسات كلها معفون عن يسيرها وان تبقى النعل بالنجاسة ولا يقال بالتطهير لا تعارض. اليك كذلك - [01:24:41](#)

نحكم على النعل بـان نجاسته يسيرة وهي باقية والمحل لم يظهر. لـانه القاعدة عنده ان سائر النجاسات كلها معفو عنه عن يسيره فلا
تعارض بينها. ولو اسفل خف او حذاء او ذيل امرأة او ذيل امرأة فلا - [01:25:01](#)

ليل المرأة اذا مر على تراب وهو المذهب وفاقا للشافعي وعنـه روایـة عنـ الـامـامـ اـحـمـدـ رـحـمـهـ اللـهـ تـعـالـىـ يـطـهـرـ وـفـاقـاـ لـابـيـ حـنـيفـةـ وـرـوـاـيـةـ
لـحـدـيـثـ يـطـهـرـهـ مـاـ بـعـدـ هـذـاـ اـنـ صـحـ الـحـدـيـثـ. اـنـ صـحـ حـيـنـئـذـ نـقـوـلـ يـطـهـرـهـ مـاـ بـعـدـ فـنـحـكـمـ عـلـيـهـ بـكـوـنـهـ طـاهـرـاـ - [01:25:21](#)
بـكـوـنـهـ طـهـرـهـ مـاـ بـعـدـ هـذـاـ اـنـ صـحـ الـحـدـيـثـ. قـلـنـاـ اـلـاـصـلـ اـنـهـ لـاـ يـطـهـرـ الاـ بـمـاـذـاـ؟ـ الاـ بـالـمـاءـ اـشـ بـلـاـكـمـ اـنـتـم~ مـعـيـ وـلـاـ؟ـ اـلـاـصـلـ فـيـ طـهـارـةـ النـعـلـ لـاـسـفـلـ
وـالـخـفـ وـالـذـيـلـ هـلـ يـكـفـيـ الدـلـكـ فـيـهـ؟ـ اـلـاـصـلـ لـاـ يـكـفـيـ. المـذـهـبـ يـقـوـلـ لـاـ يـطـهـرـ المـحـلـ - [01:25:41](#)

نـحـنـ نـقـوـلـ اـذـاـ صـحـ الـحـدـيـثـ هـذـاـ ذـكـرـهـ هـنـاـ لـاـنـهـ يـطـهـرـهـ مـاـ بـعـدـ حـكـمـ بـكـوـنـهـ قـدـ طـهـرـ. نـقـوـلـ هـذـاـ مـسـتـثـنـىـ مـنـ الـقـاعـدـةـ مـنـ الـاـصـلـ
الـعـامـ. وـكـذـلـكـ دـلـكـ دـلـكـ هـلـ يـكـفـيـ الدـلـكـ فـيـهـ؟ـ اـلـاـصـلـ لـاـ يـكـفـيـ. المـذـهـبـ يـقـوـلـ لـاـ يـطـهـرـ المـحـلـ - [01:26:11](#)

يـقـالـ بـاـنـهـ نـجـاسـةـ فـيـ مـحـلـهـ وـهـيـ يـسـيرـةـ وـهـيـ مـعـفـونـ عـنـهـ كـاـثـرـ الـاـسـتـنـجـاءـ فـيـ الـاـسـتـجـمـاـلـ فـيـ مـحـلـهـ وـقـالـ شـيـخـ الـاسـلـامـ هـوـ كـالـخـفـ
وـالـحـذـاءـ. وـالـسـنـةـ قـدـ جـاءـتـ بـالـاـمـرـ بـالـمـاءـ فـيـ قـوـلـهـ اـغـسـلـيـهـ بـالـمـاءـ. وـقـوـلـهـ صـبـواـ عـلـىـ بـوـلـهـ فـاـمـرـ بـالـاـزـالـةـ بـالـمـاءـ فـيـ - [01:26:31](#)
مـعـيـنـةـ وـلـمـ يـأـمـرـ اـمـرـاـ عـامـاـ بـاـنـ تـزـالـ نـجـاسـةـ بـالـمـاءـ. هـذـاـ ذـيـنـ يـعـتـرـضـ دـائـمـاـ. قـاـسـمـ يـرـدـ هـذـاـ كـلـامـ وـهـذـاـ مـحـلـ نـظـرـ. لـمـ يـأـمـرـ اـمـرـاـ عـامـاـ بـاـنـ
تـزـالـ نـجـاسـةـ بـالـمـاءـ وـتـجـعـلـ هـذـهـ قـضـاـيـاـ تـيـ فـيـهـ الـاـمـرـ اـزـالـةـ نـجـاسـةـ بـالـمـاءـ قـضـاـيـاـ عـيـنـيـاـ - [01:26:51](#)

الـقـضـاـيـاـ عـيـنـيـةـ لـاـ يـعـمـ حـكـمـهـ. هـذـهـ قـضـيـةـ عـيـنـ. حـيـنـئـذـ كـانـتـ قـضـيـةـ عـيـنـ صـارـ حـكـمـ الشـرـعـيـ مـخـتـصـاـ بـزـيـدـ اوـ عـبـيدـ. الـذـيـ حـصـلـتـ لـهـ
الـثـالـثـةـ وـمـاـ عـدـاـ لـاـ يـلـحـقـهـ حـكـمـ بـلـ الصـوـابـ نـقـوـلـ هـذـهـ اـلـاـصـلـ فـيـهـ اـنـهـ تـعـتـرـ اوـ اـمـرـ عـامـةـ عـنـدـماـ - [01:27:11](#)
سـئـلـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ عـنـ دـمـ الـحـيـضـ قـالـ اـغـسـلـيـهـ بـالـمـاءـ. حـيـنـئـذـ الـخـطـابـ لـاسـمـاءـ وـلـغـيـرـهـ. هـذـاـ بـيـانـ عـامـ. هـذـاـ يـعـتـرـ بـيـانـ
الـعـامـةـ لـاـ يـشـتـرـطـ فـيـهـ اـنـ يـعـلـوـ المـنـبـرـ وـيـقـوـلـ لـاـ تـزـالـ نـجـاسـةـ الاـ بـالـمـاءـ الـطـهـورـ النـاـزـلـ مـنـ السـمـاءـ الـذـيـ لـمـ يـتـغـيـرـ بـصـابـونـ وـلـاـ نـحـوـهـ ماـ
يـشـتـرـطـ هـذـاـ - [01:27:31](#)

لـوـ اـشـتـرـطـنـاـ بـيـانـاـ عـامـاـ حـيـنـئـذـ لـاـبـدـ اـنـ يـقـفـ عـلـىـ المـنـبـرـ اوـ يـأـتـيـ فـيـ عـرـفـةـ وـعـلـىـ رـؤـوسـ الـاـشـهـادـ وـنـأـتـيـ بـمـثـلـ هـذـهـ القـوـاعـدـ عـامـةـ لـاـ لـيـسـ
هـذـاـ مـرـادـ وـانـمـاـ لـوـ حـصـلـ بـحـدـيـثـ وـاحـدـ خـاطـبـ فـيـهـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ صـحـابـيـاـ اوـ صـحـابـيـاـ بـحـكـمـ لـزـمـ الـاـمـةـ كـلـهاـ. هـذـاـ - [01:27:51](#)

الـصـحـيـحـ وـهـوـ الـمـرـجـحـ عـنـ الـاـصـوـلـيـنـ اـذـ خـوطـبـ الصـحـابـيـ بـاـمـرـ وـاحـدـ حـيـنـئـذـ نـقـوـلـ هـذـاـ حـصـلـ بـهـ الـبـيـانـ عـامـ. وـلـاـ نـحـتـاجـ اـلـىـ اـنـ
عـائـشـةـ كـانـتـ تـغـسلـ الـحـيـضـ اـيـضاـ بـالـمـاءـ. وـالـىـ زـوـجـةـ فـلـانـ وـالـىـ اـخـرـهـ كـلـ الزـوـجـاتـ اـنـهـ يـغـسلـ الـحـيـضـ بـمـاـذـاـ - [01:28:11](#)
بـمـاـ حـتـىـ يـحـصـلـ الـبـيـانـ عـامـ لـكـنـ لـمـ قـالـ لـاسـمـاـ اـغـسـلـيـهـ بـمـاـ دـلـ عـلـىـ اـنـ حـكـمـ عـامـ فـكـلـ مـنـ سـمـعـ هـذـاـ الـاـثـرـ عـلـمـ اـنـ حـكـمـ مـعـلـقـ لـمـاـذـاـ?
بـوـجـودـ هـذـاـ الـحـيـضـ وـهـوـ يـسـيرـ. حـيـنـئـذـ وـجـبـ وـجـبـ القـوـلـ بـالـتـعـمـيمـ. وـهـذـهـ قـاعـدـةـ عـامـةـ. لـاـ يـشـتـرـطـ فـيـ كـلـ الـمـسـائـلـ اـنـهـ - [01:28:31](#)
وـلـابـدـ اـنـ يـبـيـنـ بـيـانـ عـامـاـ. وـشـيـخـ الـاسـلـامـ رـحـمـهـ اللـهـ يـطـرـدـ هـذـهـ القـاعـدـةـ فـيـ كـلـ الـمـسـائـلـ. لـكـنـ نـحـنـ عـنـدـنـاـ تـحـفـظـ عـلـيـهـ. هـذـاـ لـاـنـ حـتـىـ فـيـ

يعني هو رحمة الله لا يرى مشروعية قراءة الفاتحة للمأموم - [01:28:51](#)
ركن او واجبة او سنة او غير مشروعة؟ شيخ الاسلام يختار انها غير مشروعة. وفي بعض الكلام له يدندن على انها بدعة ايضا لماذا؟
يقول لو كانت مشروعة لبينها النبي صلى الله عليه وسلم بيانا عاما ولم ينقل عنه احد انه امرا مأمورا - [01:29:11](#)

ها بقراءة الفاتحة خلفه. يقول هذا اجتهاد مصادم. قوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة مات الا بفاتحة لا صلاة عام تشمل ماذا؟ الامام والمأموم والمنفرد. اذا نقول هذه نكرة في سياقها النفي فتعم كل صلاة سواء كانت صلاة سرية او صلاة جهرية - [01:29:31](#)
ان مأمور او امام او منفرد. حصل البيان او لم يحصل؟ حصل البيان. هل يحتاج حتى ثبت الصلاة اذا دل الدليل هذا على هذه المسائل الثلاث سواء كانت الصلاة جهرية او ها سرية انحتاج النبي لابد ان ينقل عنه - [01:30:01](#)
حرف ويقال المأموم يقرأ الفاتحة وها الامام يقرأ الفاتحة لا يحتاج الى مثل هذا. لو قلنا لابد من بيان عام حينئذ سقطت اكثرا الحکام الشرعية. العامة المتعلقة بالناس - [01:30:21](#)

حتى في الصلاة حتى في الحج حتى في الصيام امور كثيرة قد تكون من الفرائض وبعضهم يرجح من الواجبات وبعضهم قد يرجح انها من السنن وفيها خلاف نزاع كثير. كل مختلف فيه يصح ان يقول الراجح انه لا يجب لا يحرم. انه لو كان حراما لبينه النبي انعاما ولو كان واجبا - [01:30:41](#)

يبينوا بيانا عامة ان نقول هذا فيه نظر لا يمكن. بل ندخل معهم في الخلاف ثم نرجح ان كان الصحيح الواجب. فوجبت الامة كلها ممن يتقييد بهذا العالم او هذا المفتى. وان كان المرجح هو تحريم وجب ان يتلزم الحكم الكل. والا لو قيل بهذا لقيل كل - [01:31:01](#)
مختلف فيه كل مختلف فيه من الایجاب او التحريم لا يلزم الامة. حينئذ الدخان ما هو حرام لانه مختلف فيه. ويبقى ايضا خلاف في نجاسة الخمر وفي نجاسة الدم. لم يرد نصوص فيها ان الخمر نجسة. لكن لابد ان - [01:31:21](#)

ننظر في الادلة ونستنبط من الاحکام الشرعية والا ما فائدة الاستنباط؟ حينئذ نقول لم يأتي امر ولم يأمر امرا عاما بان تزال بالماء قبل هذا فيه نظر بل قوله عليه الصلاة والسلام اغسليه بالمهد بيان عام لانه خاطب به صحابية - [01:31:41](#)

والحكم المترتب على امثال هذا الامر لهذه الصحابة عام لكل الامة. ولذلك اصل الاصوليون ان الخطاب وجه للنبي صلى الله عليه وسلم فامته ها مثله سواء مثله. واذا خوطبت الامة بحكم فالنبي صلى الله عليه وسلم - [01:32:01](#)
مثلها في في الحكم. ولا ذلك ثم قال ولا يظهر متنجس باستحالة. هذه تأتي معنا غالبا ان شاء الله تعالى وصلى الله عليه وسلم على نبينا محمد - [01:32:21](#)